



اسم المقال: عرض كتاب النظام السياسي في تركيا وايران

اسم الكاتب: م.م. احمد حسين شحيل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/89>

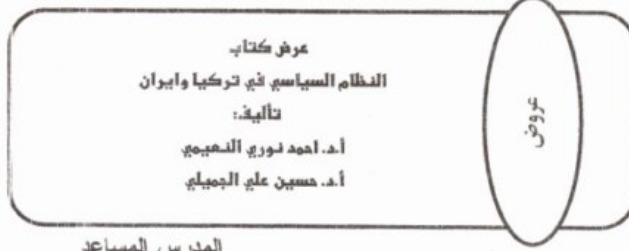
تاريخ الاسترداد: 2026/05/24 23:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.





المدرس المساعد
احمد حسين شحيل (*)

وتبلغ عدد صفحات الكتاب ٧٣٠ صفحة من القطع الكبير، واعتقد المؤلفان على عدد كبير من المصادر العلمية في اللغة العربية والتركية والإنكليزية، إذ ان هذا الكتاب بما يحتويه من معلومات قيمة ورسينة يدرس الان في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد كأحد الكتب العلمية المنهجية، إذ ان طلاب العلوم السياسية في العراق يحتاجون الى معرفة نظرية وسياسية باهم السدول المجاورة له، وقد استخدم المؤلفان مناهج علمية متعددة في هذا الكتاب وهي مناهج اكايدمية متعارف عليها في الدراسات السياسية مثل المناهج التقليدية والمناهج المعاصرة، إذ تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي والمنهج النظمي.

وتم تقسيم الكتاب الى قسمين او بابيين رئيسيين، قسم خاص بتركيا والقسم الاخر خاص بايران، فقس

تعد إيران وتركيا دولتان إقليميان كبيرتان ومؤثرتان في منطقة الشرق الأوسط. كما ان هذه الأهمية تزداد بالنسبة للعراق باعتبارهم من أقوى الدول المجاورة له، إذ لعبت سياستهما دوراً كبيراً ومؤثراً على الساحتين الدولية والإقليمية ولأسيما بالنسبة للعراق.

وان دراسة الانظمة السياسية لهاتان الدولتان يخطى في الوقت الحالي باهتمام اكايدمي كبير على صعيد الدراسات الغربية، وان حاجة المختصين بالشؤون الاكايدمية والسياسية في المنطقة العربية لفهم اهم التحولات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي مرت بها هاتان الدولتان يجب ان يخطى باهتمام كبير. إذ ان المهتمين بالشؤون الايرانية والتركية في المنطقة العربية قليل جداً، ويأتي هذا الكتاب اضافة مهمة للمختصين والباحثين بالشؤون السياسية في المنطقة العربية والعراق.

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

العالم الاسلامي وابعاده عن الانقسام والتفكك. كما ان الغاء السلطنة والخلافة لم يكن ليتعلق بالسياسة الداخلية العثمانية بل كانت له علاقة بالسياسة الدولية، اذ دعا الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى السلطان السى بلورة المفاهيم القومية، وهذه النقطة كانت واضحة في مؤتمر لوزان.

وفي الفصل الثاني الموقف عن الاسلام في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، يرى المؤلفان بان الغاء الخلافة وتطبيق العلمانية فى الحياة التركية ولد ردود فعل داخل تركيا نفسها، ان كان هناك سلوك متشدد فى الارياف التركية لتطبيق التعاليم الاسلامية ومحاربة العلمانية، فضلا عن نشوء معارضة سياسية التي استغلت مناخ الانفتاح بعد وفاة اتاتورك، اذ خفت كثيرا الشروط التي وضعها اتاتورك ضد الاسلام والمسلمين فى تركيا.

وفي الفصل الثالث النظام السياسي فى تركيا، يرى المؤلفان بانه بعد ان تم انتخاب اتاتورك رئيسا للجمهورية عمل جاهدا على اصدار دستور جديد يعزز مكانة المجلس الوطني التركي الكبير. ان كان هناك تردد من قبل اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير حول تبني هذا الدستور وذلك ان الاعضاء كانوا يخشون على مصير الخليفة فى استنبول. اما بالنسبة لدستور ١٩٢٤، فقد اخذ بنظر

الباب الاول النظام السياسي فى تركيا قسم الى مقدمة وفصل تمهيدي المؤسسات الدستورية فى الدولة العثمانية والعلاقة بين الدولة العثمانية والحضارة الغربية ودستور عام ١٨٧٦، اذا ان قادة الدولة العثمانية مزجوا بين التقاليد الدينية والسلطة الزمنية وهذا يعنى بان النظام السياسي العثماني كان نظاما اسلاميا. الا ان الثورة الفرنسية بما حملته من افكار ثورية جديدة قبل الحرية والاخاء والمساواة ومفهوم حقوق الانسان، والتي هي افكار غربية على الفقه العثماني لعبت دورا مؤثرا فيما بعد على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية داخل الدولة العثمانية، اذ شهدت هذه الفترة حركة اصلاحية وقانونية وتنظيمية كبيرة طالت مفاصل الحياة داخل الدولة العثمانية. ويرى المؤلفان بان دستور ١٨٧٦ هو اول دستور فى التاريخ الاسلامي والذي جاء نتيجة للضغوط السياسية الدولية، رغم ان التحولات الدستورية فى الدولة العثمانية ترجع الى بداية عام ١٨٧٥، والتي حاول فيها مدحت باشا ايجاد نظام برلماني يقوم على دستور مكتوب.

وفي الفصل الاول الخلافة العثمانية واتاتورك تتاول المؤلفان مفهوم الخلافة فى الدولة العثمانية، اذ ان الحكام العثمانيين كانوا سلاطين وخلفاء فى آن واحد. اذ انه مفهوم اساسي عند المسلمين من اجل وحدة

اعتقال عدنان مندريس وجلال بايار مع ٤٠٦ من أعضاء الحزب الديمقراطي، وتم تأسيس مجلس العدالة العام لمحاكمة نواب الحزب الديمقراطي بموجب النظام المدني العادي كما قامت محاولتان انقلابيان في تركيا بعد انقلاب ٢٧ ماي ١٩٦٠ احدها في شباط ١٩٦٢ والاخرى في ماي ١٩٦٣، وقد قاد كلا المحاولتين الكولونيل طلعت ايدمير. ولكن القادة الانقلابيون اكدوا على المدنية والتمنن في احاديثهم العلنية. اذ ان الجيش عن طريق الانقلاب العسكري استمر بالتأثير في السياسة التركية لسنوات عديدة. بدل اعطى العزم للقادة لادامة الحكومة الدستورية عن طريق السنفاع عن حقوق الشعب. اذ تم سن دستور جديد في عام ١٩٦١ بعد استفتاء الشعب عليه. اذ ان هذا الدستور اجرى بعض التغييرات الدستورية والتي تختلف عن دستور ١٩٢٤، اذ تم منح حريته واسعة للأفراد وتم انشاء المحكمة الدستورية وتقوية السلطة التنفيذية واشتمل على عدد من الاجراءات التقدمية والتأكيد على ان الجمهورية التركية هي دولة قومية وديمقراطية وعلمانية واجتماعية، فضلاً عن تغييرات على صعيد رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني التركي الكبير.

الاعتبار التطور التاريخي للدساتير التركية، كما ان هذا الدستور كان متأثراً بروح القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة لعام ١٨٧٥ والدستور البولندي لعام ١٩٢١، كما ان هذا الدستور هو تجسيد لمبادئ تركيا لعام ١٩٢١، بعبارة اخرى ان دستور عام ١٩٢٤ يعد مكملاً او امتداداً لدستور عام ١٩٢١ وقد تمت الاشارة الى اهم التعديلات التي مر بها دستور ١٩٢٤، كما ان الميل نحو نظام الحزب الواحد في تركيا قد تبلور منذ مرحلة تأسيس الجمهورية وخلال مؤتمر حزب الشعب الجمهورية عام ١٩٣٥، اذ كان هناك تزاوج بين الحزب والدولة لتقرير ذلك. كما ان الحديث عن حقوق الافراد وواجباتهم في ظل نظام الحزب الواحد يقتضي الرجوع الى دستور ١٩٢٤، اذ بموجب هذا الدستور تم تحديد هذه الحقوق والواجبات، كما حدد الدستور صلاحية المجلس الوطني التركي الكبير على اعتبار انه السلطة العليا الذي يتجسد فيه السلطات الحكومية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

اما الفصل الرابع النظام السياسي التركي والمؤسسة العسكرية تناول المؤلفان فيه بان محاولة الجيش الاطاحة بالحكومة المدنية ترجع الى نهاية عام ١٩٥٧، اذ قامت حركة انقلابية في ٢٧ ماي ١٩٦٠ بقيادة جمال كورمسيل نتيجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان يعاني منها المجتمع التركي. اذ تم

الفصل الأول النظام السياسي في إيران تناول المؤلفان الموقع الجغرافي والتكوين الاجتماعي في إيران. وفي الفصل الثاني المؤسسات الدستورية على عهد الشاه تناول المؤلفان دستور عام ١٩٠٦ وأهم الأحزاب السياسية في عهد الشاه (حزب ثورة الأحزاب الحكومية والقومية) وفي الفصل الثالث تناول المؤلفان أحداث قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، إذ تناول الإطار العام للأحداث وأسباب نجاح الثورة الإسلامية والتي اعتمدت على الأفكار السياسية للإمام آية الله الخميني والتي استندت في الأساس على أفكار المذهب الجعفري (الاثني عشرية) فضلاً عن دستور عام ١٩٧٩ وتعديلاته، تناول أيضاً مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان الإيراني) وأهم الأحزاب السياسي في العهد الجمهوري الإسلامية ورؤية النظام السياسي للأحزاب السياسية والمعارضة السياسية وفي الفصل الخاص بالسياسة الخارجية الإيرانية تناول المؤلفان ميادى السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على أساس المصلحة الوطنية الإيرانية وتصدير الثورة الإسلامية، كما تناول المؤلفان السياسة الخارجية الإيرانية تجاه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا والموقف من القضية الفلسطينية والبلدان الإسلامية.

أما الفصل الخامس الإسلام والعلمانية في تركيا بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ يرى المؤلفان بأنه بعد عشرين سنة قام الجنرال كنعان إيفرن بالحركة الانقلابية الثالثة في تركيا في ١٢ أيلول ١٩٨٠، وأن سبب هذا الانقلاب يعود إلى فشل الحكومة في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية وعدم فعالية جهاز الشرطة والابتعاث المفاجئ للحركة الإسلامية داخل تركيا. إذا قامت المؤسسة العسكرية التركية بحركة تصفية جديدة وسط المتدينين والفت جميع الأحزاب السابقة التي تعتمد الدين في أيديولوجيتها ورمت زعماء هذه الأحزاب في السجون العسكرية. كما نشب صراع داخلي حول ارتداء الحجاب بين مؤيديه ومعارضيه له داخل الجامعات والمعاهد التركية إلى أن قضت المحكمة الدستورية في ٧ آذار ١٩٨٩ بأن وضع الحجاب غير قانوني، ثم حلت القضية بالسماح لكل رئيس من رؤساء الجامعة أن يتخذ القرار الذي يراه مناسباً. كما أن جنرالات الجيش في تركيا تشددوا في الملوك السياسي الداخلي في تركيا حتى لا تعود حالة الفوضى السياسية والاقتصادية التي شهدتها تركيا في السبعينات.

وفي الباب الثاني النظام السياسي في إيران تم تقسيمه إلى فصل تمهيدي للعلاقة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية وستة فصول، ففي

هذا الدستور على مبادئ الست الاتاتورك الا انه كان هناك خرق من قبل بعض الاحزاب لهذه المبادئ ولعل تجربة حزب ارفاه خير مثال على ذلك. كما يؤكد المؤلفان بان المؤسسة العسكرية التركية دور واضح وكبير في الحياة السياسية باعتبارها الحامية للمبادئ الست لاتاتورك. الا ان هذه المؤسسة العسكرية تحاول بين الفينة والفينة وتحت ستار حماية اثار اتاتورك من اثبات وجودها السياسية مسيرة الى نوع من الصراع الخفي بين العسكريين والمدنيين وحيانا تلعب دور جماعات الضغط، على الرغم من انها اصيحت جزءاً من النظام السياسي. كما اصبح المجلس الامن القومي التركي وبموجب دستور عام ١٩٨٢ صلاحية البت في شرعية تكوين الاحزاب السياسية. وان قيام المحكمة الدستورية في تركيا وفي حقبة زمنية معينة يحظر احزاب ذات صفة اسلامية قبل حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني وحزب الفضيلة يمثل ثغرة كبيرة في الديمقراطية التركية وهو على خلاف ما موجود في الديمقراطيات الغربية والتي تتبنى العلمانية في دستورها هذا ما يفسر ربما بان العلمانية في تركيا لها خصوصية معينة تتباين عن مفهوم العلمانية في الغرب وهي تشير الى الطابع الاحادي في تركيا.

وفي الخاتمة توصل المؤلفان لانه بالنسبة للنظام السياسي في تركيا بان مصطلحي كمال اتاتورك استطاع بعد حرب الاستقلال تغيير النظام السياسي العثماني، وكان من الصعوبة بمكان ان يقوم قائد سياسي وقتئذ باتخاذ خطوات من شأنها تغيير ادوات هذا العمل في مجتمع يغلب عليه الطابع الاسلامي، فضلاً عن قوة التنظيمات الاسلامية التي شاركت ويفعالية لطرد القوات الاجنبية في حرب الاستقلال، كما لاحظ المؤلفان بان البيئة لشخصية صانع القرار لعبت دوراً كبيراً في رسم مستقبل السياسة التركية اذ ان انتماء اتاتورك الى ولاية سلانيك التي عدت في حينها محور الحركات السياسية في الدولة العثمانية، كانت مصدراً لظاهرة القلق السياسي وعدم الاستقرار في الدولة العثمانية، وبعد ذلك تكمن اتاتورك من الغاء السلطنة والخلافة وتبني العلمانية وازضافة مبادئ الست في دستور ١٩٢٤. كما انتقلت تركيا وبصورة سلمية من نظام الحزب الواحد الى ظاهرة التعددية الحزبية في عام ١٩٤٥. كما تميزت المدة الواقعة بين ١٩٦١-١٩٨٠ بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، مع اختيار تجربة الائتلاف الحكومية وانتشار ظاهرة العنف بين اليسار التركي بزعامه حزب العمل التركي واليمين بزعامه حزب الحركة القومي. كما قام الانقلابيون بشن دستور عام ١٩٨٢ وتشريع قانون الاحزاب السياسية والقانون الانتخابي وتسليم السلطة الى المدنيين في عام ١٩٨٣. ورغم تأكيد

وفي الختام ترى بان هذا الكتاب جدير بالقراءة والتحليل العلمي الدقيق والذي يمكن الاستفادة منه في الابحاث العلمية والدراسات الاكاديمية لما يتضمنه من معلومات علمية مفيدة للباحثين نظراً للجهد العلمي الكبير المبذول فيه.

اما بالنسبة للنظام السياسي في ايران فقد توصل المؤلفان بان ايران مرت بتجارب دستورية متعددة اعتباراً من عام ١٩٠٦ والتي ابرزت قوة علماء الدين وتأثيرهم على الراي العام الايراني وقد جاء هذا التأثير من خلال وجود خمسة من علماء الدين في لجنة الدستور. كما صنفت الاحزاب السياسية في هذه الفترة بانها احزاب حكومية وقومية ويسارية.

كما راي المؤلفان بان قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ وما افرزته من نظام ولاية الفقيه الذي هو نظام محل خلاف بين التيارات الدينية والسياسية داخل ايران، يمثل شذوذاً عن المذهب واتجاهاته العامة، وخروجاً عن المألوف المستقر من الآراء والاعتقادات بين فقهاء المذهب. كما قام النظام السياسي في ايران على مؤسسات دستورية متعددة منها على سبيل المثال مجلس الشورى الاسلامي حيث لا يسيطر وحدة على المؤسسات التشريعية بل يشاركه في ذلك مؤسسات تشريعية اخرى. كما ان دستور الجمهورية الاسلامية في ايران اثار في مادته السادسة على حق الافراد في تكوين منظماتهم السياسية والنقابية الامر الذي تسمح على تكوين تعددية حزبية منذ الثورة الاسلامية ولحد الان واخذت مكانتها في داخل مجلس الشورى الاسلامي وممارسة دورها في اطار الشرعية الدستورية القائمة على دولة المؤسسات.

